العلّل النّحويّة عند ابن الورّاق
(نماذج مختارة)

د. دفــع الله حمــد الله حسين محمّــد

أستاذ النّحو والصــرف واللّغة المشارك ومدير إدارة الشؤون العلمية والثقافية بلمانة الشؤون العلمية ـجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

د. عبدالباري محمّـد عمر محمّد

أستاذ النّحو والصــرف المساعد و منسّق الدّرسات العليا بكلية التربية جامعــة ســـــنار

ملخص البحث :

عنوان هذا البحث:"العلل النّحويّة عند ابن الورّاق نماذج مختارة"، وقد أقام الباحثان هيكله على مقدّمة وستّة مباحث وخاتمة. جاء المبحث الأوّل مصوّراً أساسيات البحث، وفيه أهميّة البحث، ودواعي اختياره، وأهدافه ومنهجه وهيكله. وجاء المبحث الثّاني حول ترجمة ابن الورّاق والتّعريف به. أمّا المباحث من الثّالث إلي السّادس؛ فقد بسط الباحثان فيها أنواع العلل، وخصائص التّعليل عند ابن الورّاق، وبعض النّحاة.

واتّبع الباحثان المنهج الوصفيّ التّحليليّ باعتباره الأنسب لهذا البحث، ومحقّقاً للأهداف التّي رسمت له، ومنها الإشارة إلى ما قال به السّلف، وأثاروه حول التَّعليل والعلّة النّحويّة وموقف ابن الورّاق منه، وتسهيل وتيسير التناول للآخذين بالعلّة النّحويّة من دارسي اليوم، وإيراد صور من العلّة والتَّعليل عند ابن الورّاق.

وانتهى البحث إلى جملة من النّتائج أهمها: أنّ ابن الوراق من العلماء البارزين الذّين تكلّموا في العلّة النّحوية والتَّعليل النّحويّ،ووضع نفسه ضمن السّلسلة الذّهبية التي بدأت بعبدالله بن أبي إسحق، وانتهت بابن مضاء القرطبيّ، كما أنّ ابن الورّاق قد انفعل بالمحيط النّحويّ الذّي وجد نفسه فيه، وهو محيط متّصل بالمذهب البصريّ، والمذهب الكوفيّ، وكان ابن الورّاق ذا نزعة بصريّة في آرائه ومنهجه النّحوي، ونجد ابن الورّاق قد صرف كلّ عنايته وجهده نحو العلل النّحوية اهتماماً ببيان القواعد، والأحكام النّحوية.

المبحث الأول

أســـاســـيات البحث

مقـــدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله الهادي العباد إلي سبيل الرّشاد، وعلى آله وصحبه، ومن والاه.

أمّا بعـد:

فقد يسّر الله للباحثيْن أن يكتبا عن إنتاج علميّ يتّصل بعالم من علماء العربيّة وهو أبوالحسن البغداديّ المعروف بابن الورّاق، من خلال هذا البحث الموسوم بـ/ العلّة النّحوية عند ابن الورّاق (نماذج مختارة) ؛ ومن خلال هذا البحث سيقف الباحثان بشيء من التّفصيل حول الجهود النّحوية التي شيد ابن الوراق بنيانها وأقام عـودها.

أهمـيّة الموضـوع ودواعي اختياره:

يستمـدّ هذا الموضوع أهميّته من الفترة التي عاش فيها ابن الورّاق، وهي فترة كانت عامرةً حافلةً بالعطاء النّحويّ سعياً وراء تقعيد مسائله، وكتابة مصطلحاته، وهي ذات الفترة التّي نَشِطت فيها المناظرات النّحويّة، والتي أوجدت نوعاً من الخلاف النّحويّ، وهذا الخلاف ـ عند الباحثيْن ـ " ليس خلافاً فكرّياً حقيقّياً؛ لأنّ مناظراتهم أشبه بالبناء الهندسيّ المخطّط له مسبقاً والذّي يقبع خلفه جدل وتناظر مصنوعان، وهذه المناظرات لاتصل إلى مرحلة المذهب لكلّ طرف منهما أي البصريين والكوفيين، إنّ الخلاف بينهما كان ضمن مذهب واحد وهو ليس خلاف جوهريّ بل هو خلاف يسير في الفروع لا في أصول نظريتهم النّحويّة المشتركة [1] . وما يهّمنا من هذا الخلاف الثّمرات الحسان التي يمكن قطافها، ولعلّ أبرز هذه الثّمار الخلاف حول العلّة النّحويّة.

ولهذا آثر الباحثان أن يتتّبعا العلّة النّحويّة والتّعليل عند ابن الورّاق بشئ من التّقصّي ، لما تمتاز به الدّراسات النّحويّة في تلك الحقبة من تلازم قام واستمرّ بين

---

(1) الظاهرة النّحوية في تفسير التراكيب القرآنية بين الفرّاء والأخفش الأوسط، د.بسمة رضا الحلالمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان،ط 1،1436هـ-2015م،ص23.

جهود السّلف، ويمثّله ابن أبي إسحاق والخليل [1] وسيبويه [2] والأخفش والكسائي والفرّاء [3]، وجهود الخلف الذي يمثّله المبّرّد [4]وأبوعلي الفارسيّ وابن السّراج [5] وابن جنيّ[6]. ولا يمكن للخلف أن يأتِيَ بجديد،قد استوى عوده، ومفيد؛ ما لم تكن لهذا الخلف جذور يتّكئ عليها، ومنابع وموارد يستقى منها ماء الحياة لضمان الرّونق والإشراق لهذا الغرس الجديد.

مشكلة البحث:

وقف الباحثان على دراسات عديدة قد تناولت البحث في قضية الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين، وكذلك تعدّدت التّآليف في جوانب هذا الخلاف، ونرى أنّ العلّة النّحوية والتّعليل النّحوي لم ينل حظه من الإشهار والتّصعيد، الأمر الذي أوقع إشكالاً في واقع الدّرس النّحويّ ـ فيما بعد ـ وبخاصّة في العصور

(1) الخليل: هو أبو عبدالرحمن، أحمد البصري الفر هودي الأزدي،له الغاية في استخراج مسائل النّحو، من تلاميذه سيبويه. توفّى سنة 160هـ.انظر ترجمته في نزهة الألباء45، إنباه الرّواة341/1، المزهر للسيوطي401/2.

(2) سيبويه: هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر،حول ابن الحارثة بن كعب، ولد بالبيضاء من سلالة فارسيّة، ونشأ باليمن، سيبويه لقبه/ ومعناه(رائحة التّفاح). أخذ عن يونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدي، وبرع في النّحو،وهو إمام نحاة البصرة، من أشهر مؤلفاته الكتاب.انظر ترجمته في نشأة النّحو 47، بغية الوعاة 229/2، وبيان الأعيان 464/3، معجم الأدبار 114/16، إنباه الرّواة 241/2.

(3) الفرّاء: هو أبوزكريا،يحيى بن زياد الفرّاء،حول بني أسد، من أصل فارسي. ولد بالكوفة، وتلقى عن الكسائي وغيره،له من المؤلفات كتاب الحدود، وكتاب معاني القرآن، توفّى سنة 207هـ. انظر ترجمته في: أنباه الرّواة 1/4، شذرات الذّهب 19/2، البداية والنّهاية261/1، طبقات القراء 371/2، مراتب النحويين 86،اللباب 698/2، معجم الأدباء 163،شذرات الذّهب 19/2.

(4) المبّرد: هو أبو العبّاس محمّد بن يزيد، محمد بني ثمالة،والمبّرد لقبه ،ولد بالبصرة، وأخذ عن الجرميّ والمازني، وأبي حاتم، وأغلب تلقيه عن المازني،وهو الذّي خلع عليه لقب(المبّرد).من مصنفاته: المقتضب، وشرح شواهد سيبويه والرّد عليه. توفيّ ببغداد سنة 285هـ. انظر ترجمته في.إنباه الرّواة 241/3، معجم الأدباء 111/19، وفيات الأعيان 626/1.

(5) ابن السّراج: هو أبوبكر محمّد بن السّراج، نشأ ببغداد، وسّمع من المبّرد،برز في العربية.له مؤلفات منها: الأصول في النّحو. توفّى سنة 316هـ. أنظر ترجمته في: نشأة النّحو:105، سير أعلام النبلاء:483/14، تاريخ بغداد 319/5، بغية الوعاة 109/1، وفيات الأعيان 339/4، الأعلام 6/7، معجم المؤلفين 19/3، شذرات الذّهب 273/2، إشارة التّعيين313.

(6) ابن جنّي: هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، ولد بالموصل،من مؤلفاته: الخصائص والمحتسب واللّمع.توفّى ببغداد سنة 392هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرّواة 335/2، وفيات الأعيان 410/2، نشأة النّحو121، نزهة الألباء 332، معجم الأدباء 81/12.

المتأخّرة التي تَلَتْ ذَهاب النّتاج الأوفر من عصور الازدهار العلميّ، بسقوط حاضرة الخلافة الإسلاميّة في بغداد.

ويضاف إلى ذلك، أنّ عدم التّركيز على العلل النّحوية، وأخذها بالشّرح والدّرس، جعل الكثيرين يجأرون بالشكوى من صعوبة النّحو؛ ووعورة مسالكه، وما كان ينبغي أن تظلّ هذه الشّكوى كالمتلازمة لدراسة النّحو ؛إذ صدّت كثيراً من النّاس عن ارتياد سوح علم العربيّة الأوّل، لذا ، فإنّ مشكلة البحث يمكن تأطيرها في السّؤال المحوريّ التّالي:

ما العلل النّحوية التي قال بها ابن الورّاق ؟ وتتفرّع منه عدّة أسئلة على النّحو التّالي:

1. ما العلّة النّحويّة، والتّعليلات التي أخذ بها ابن الورّاق ؟
2. ما خصائص التّعليل النّحوي عند ابن الورّاق ؟
3. ما النّماذج التّي يمكن أن تؤخذ كشواهد للتّعليل النّحويّ عند ابن الورّاق ؟
4. هل يجوز تعدّد العلل للحكم النّحويّ الواحد ؟
5. ما الصّور التي يمكن أن تُسَاق نماذج للتّعليل عند الخليل وسيبويه وابن جنيّ؟

أهــداف البحث:

1. الإشارة إلي ما قال به السّلف وأثاروه حول التّعليل والعلّل النّحوية وموقف ابن الورّاق منه.
2. تسهيل وتيسير التّناول للآخذين بالعلّة النّحوية من دارسي اليوم وذلك بلفت انتباههم إلى الإنتاج العلميّ في باب العلّة النّحويّة.
3. إلقاء الضّوء والكشف عن مظاهر الخلاف بين النّحاة وأثره في الدّرس النّحوي.
4. إيراد صور من العلّة والتّعليل النّحويّ عند ابن الورّاق.
5. بيان لمن السّبق في القول بالعلّة النّحوية بين ابن السّراج وابن مضاء وابن الوراق ومن عاصروهم.

منهج البحث:

المنهج المناسب لهذه الدّراسة هو المنهج الوصفيّ التّحليليّ.

هيكل البحث:

يتألّف هذا البحث من مقدّمة، وستة مباحث وخاتمة، أمّا المقدّمة، فقد اشتملت على أهميّة البحث ودواعي اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، والمنهج الذي سار عليه، وهيكله الذّي يأتي على النّحو التّالي:

- المبحث الأوّل : أساسيات البحث.
- المبحث الثاني: ترجمة ابن الوّراق.

- المبحث الثالث: ابن الوّراق والعلل النّحـويّة.
- المبحث الرابع: أنـــواع العلل التّي اعتمد عليها ابن الورّاق.
- المبحث الخامس: خصـائص التّعليل عند ابن الورّاق.
- المبحث السّادس: التّعليل عنـد بعض النّحــاة.
- الخاتمـــة: وقـد ضُمّنت نتائج وتوصيات البحث.

المبحث الثّاني
ترجمـــة ابن الـوّراق

اسـمه ونسـبه وكنـيته:

هو أبو الحسن، محمّد بن عبدالله بن العبّاس البغدّادي، المعروف بابن الورّاق، فقيه أصوليّ، نحويّ إمام في العربيّة، وكان عالماً بالنّحو وعلله. هذا ما جاء عند سيرته في الأعلام [1] لخير الدين الزركليّ، وأورده كذلك صاحب (هدية العارفين)[2]، وقال به كذلك رضا كحالة في (معجم الّمؤلفين)[3].

ولقبه الورّاق، بفتح الواو، والرّاء المشدّدة، وبعد الألف قاف، وهو: النّاسخ، وهي تسمية اشتهرت في ذلك الوقت، وظاهر أنّها نسبة إلى حرفة الورق، أو ما يتعلّق بالنّسخ والطّباعة في أيامنا هذه، ولعلّ الّلقب قد لازمه وعلق به من والده أو جدْه، فقد يكون أحدهما أو كلاهما قد احترف صنعة الورق.

أمّا كنيته؛ فقد جرى العُرْف بين النّاس، من قبيل التّدليل، والتّقريب والتّودّد، والتّلطّف، أن يكنى بعضهم بعضاً، وقد أشار القفطي [4] في (إنباه الرّواة) [1] أنّ ابن

(1) الأعلام 99/7.
(2) هدية العارفين 52/2.
(3) معجم المؤلّفين 201/10.
(4) القفطي: هو الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 624هـ) انظر ترجمته في بغية الوعاة ج2،ص 212.

الوّراق كان يكنى بأبي الحسن [2].

شيوخه وتلاميذه:

أشار السّيوطي [3]، في (بغية الوعاة) [4] إشارة عابرة إلى شيوخ ابن الورّاق وتلاميذه، وأورد قوله نسبه إلى ابن النّجارعلى أنّ ابن الورّاق قرأ القرآن بالرْوايات على أبي بكر محمّد بن مقسم. وأشار إلى تلاميذه بقوله:"قرأ عليه أبوعلي الأهوازيّ وروى عنه"[5].ولم يزد على ذلك.

أقوال العلماء فيه:

أخذ العلماء الذّين عاصروا ابن الوراق، والذّين أتوا من بعده، ووقفوا على إنتاجه العلميّ،بتقريظه والثّناء عليه. ويرى الباحثان الاكتفاء بما أجراه ثلاثة منهم في الثّناء على ابن الورّاق.

فهذا أبوبكر الأنباري[6] ينظر إليه من خلال آثاره النّحويّة، فيقول: كان جيّد القليل في النّحو، وقال القفطيّ: عالم بالنّحو وعلله، ولعلّه قد درسه وأخذ بأقواله في باب العلل، وإلاّ لما قال: وصنّف في النحو كتباً حساناً، مقّالة أحسن فيها القوّل وأجاد،

---

(1) إنباه الرواة 162/3.

(2) المصدر نفسه:162/3.

(3) السّيوطي: هو أبو الفضل عبدالرّحمن جلال الدّين بن أبي بكر السّيوطي، نشأ يتيماً.وكان ذكياً، له مؤلفات منها: الأشباه والنظائر، وبغية الوعاة وجمع الجوامع وشرحه، وهمع الهوامع ،والمزهر. توفّى بالقاهرة سنة 911هـ، انظر ترجمته في: نشأة النّحو 172، الضوء اللّامع 65/4، معجم البلدان 377/2، ومعجم المطبوعات العربية والمصرية 1073.

(4) بغية الوعاة 130/1.

(5) بغية الوعاة 130/1.

(6) الأنباري: هو عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات، قرأ على ابن الجواليقي الشجري وله مصنفات مفيدة منها شرح دواوين الشعراء، وهدية الذاهب في معرفة المذاهب(ت576هـ) ببغداد ودفن بجوار الشيخ أبي إسحاق ينظر: الفيروزآبادي البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة ج1،ص23.

وقال الفيروز آبادي في ابن الوّراق: إنّه إمام العربيّة.

مـــذهبه النّحـــويّ:

شاع لدى العلماء المذهبان: البصريّ والكوفيّ في النّحو، وهذان المذهبان كانا ولا يزالان ترجمة حقيقية لتوهّج الفكر النّحويّ لدى العلماء، الأمر الذّي دفع كثيراً منهم إلى الكتابة عنهما؛ كابن الأنباريّ [1] في(الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، و(اللّباب في علل البناء والإعراب) و (التبيين في مسائل الخلاف) وكليهما لأبي البقاء العكبريّ[2].

ولم يكن ابن الوّراق بدعاً من العلماء؛ فقد انفعل بالمحيط النّحويّ الذّي أوجد نفسه فيه؛ فقد كان ذا نزعة بصريّة في آرائه ومنهجه، ويمكن أن نجري شواهد على ذلك، منها أنّه إذا ذكر البصريين قال عنهم: (أصحابنا)، وإذا ذكر آراءهم أيّدها، ودافع عنها،ومثال ذلك أنّه ذكر قول البصريين والفرّاء في (كلا)؛ فرجّح قول البصريين، واعتلّ له،وفي المقابل ضعّف قول الفرّاء، وذلك بقوله:"فأمّا (كلا) ؛ فهي عند البصريين اسم مفرد يدلّ على اثنين فما فوقهما ، وأمّا الفرّاء؛ فيقوّل: هو مثنّى،وهو مأخوذ من (كل) فخفّفت اللّام وزيدت الألف للتثنيّة، ويحتجّ بقول الشّاعر:

في كلتا رجليها سلامى واحدة * كلتا هما مخرونة بزائـدة

فأفرد (كلا) وهذا القول ليس بشئ ثمّ ذكر علّة ذلك لكلا القوليّن وبيّن أدلتهما[3]

ولعلّ أكثر الشّواهد التّي تدلّ على ميله للمذهب البصريّ، تلك المصطلحات البصريّة التي أجراها في كتابه (علل النّحو) نذكر منها[4]:

---

(1) ابن الأنباري: هو أبوبكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري كان عالماً بالنّحو والأدب، وكان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن(ت 328هـ) ينظر السيوطي: بقية الوعاة 212/1.

(2) العكبريّ: هو أبوالبقاء عبدالله الضّرير بن الحسين، الملقب بالعكبريّ. ولد ببغداد، وتلقى عن ابن الخشّاب وغيره، له مصنفات منها: اللباب في علل البناء والإعراب، والإيضاح، وشرح اللّمع، توفّى ببغداد سنة 616هـ، انظر ترجمته في نشأة النّحو 125، الأعلام 191/6، وفيات الأعيان 349/3، بغية الوعاة 38/2، إنباه الرّواة 116/2، وإشارة التّعيين 163.

(3) علّل النّحو،ص108.

(4) المصدر نفسه،123.

1. قال في باب (ارتفاع الفعل المضارع)، وهذا مصطلح بصريّ، ويقابله عند الكوفيين الفعل المستقبل.
2. وقال: في (باب حروف الخفض)، وهذا مصطلح كوفيّ، ويقابله عند البصريين حروف الجرّ.
3. وقال: في (باب الصّفة)، وهو مصطلح كوفيّ، ويقابله النّعت عند البصريين.
4. وقال: في (باب التّمييز)، وهو مصطلح بصريّ، ويقابله الكوفيين التّفسير.
5. وقال: في (باب ما يتصّرف وما لا يتصّرف)، وهو مصطلح بصريّ، ويقابله عند الكوفيين ما يجري وما لا يجري.
6. وقال: في (باب ما لم يسمّ فاعله)، وهو مصطلح كوفيّ، ويقابله عند البصريين الفعل المبني للمجهول[1].

وفـــاته:

أجمع المترجمون لابن الوّراق (رحمه الله) على أنّ وفاته كانت سنة 381هـ، إحدى وثمانين وثلاثمائة للهجـرة[2].

المبحث الثّالث

ابن الـوّراق والعلل النّحـويّة

اهتمّ ابن الوّراق بالعلل النّحوية اهتماماً كبيراً، مثله مثل النّحاة الذّين سبقوه في هذا المضمار، وصرف لها عنايته بوجهٍ فاق التّصوّر؛ ولذلك أصبح يُعدّ من أبرز النّحاة الذّين نحوا هذا المنحَى، وأجادوا فيه.

ولم يكن ابن الوّراق، وهو يضع لبنات كتابه "علل النّحو"، يستهدف شيئاً آخر غير استعراض العلل النّحوية. ومن يقرأ ابن الوّراق من خلال كتابه هذا ؛ يجده قد اهتمّ ببيان القواعد والأحكام النّحويّة، فأخذ يسرد الحجج والأدلّة والبراهين، ويورد تعليل كلّ حكم أو قاعدة، وأحياناً لا يكتفي بسرد علّة واحدة؛ بل يذكر أكثر من ذلك. ومن تلك القواعد والأحكام التّي ذكرها في كتابه، نورد طائفة منها على سبيل المثال لا الحصر، وهي على النّحو التّالي:

1. الفعل والفاعل كالشّئ الواحد.
2. الأفعال لاتثّنى ولا تجمـع.
3. ما هو أصل في نفسه أقوى ممّا هو مشبّه بغيره.

---

(1) علل النّحو،ص123.

(2) الوافي: 329/3، الأعلام :98/7.

4. المصدر لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث.
5. أصل الأسماء الإعـراب.
6. المضاف والمضاف إليه كالشّئ الواحد.
7. لا يجوز أن يرفع الفعل فاعلين بغير اشتراك ولا تثنية.
8. عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
9. لا يجوز أن يلي فعل فعلاً.
10. الفعل لا يخلو من الفاعل.
11. لا يصحّ دخول الألف واللّام على الفعل، ولا يضاف.
12. اللّفظ أقوى من المعنى.
13. النّكرة أعمّ من المعرفة.
14. لا يكون لفعل واحد فاعلان.
15. حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ.
16. النّفي له صدر الكلام.
17. حروف العطف لا يبتدأ بها.
18. الكسر والضّمّ بعد الواو مستقلّان.
19. الكسر أثقل من الفتح.
20. المذكر أخفّ من المؤنّث.
21. المركّب أثقل من المفـرد.
22. الفعل أضعف من الاسـم.
23. التّثنية قبل الجمـع.

ويرى الباحثان أنّ العلّة النّحوية والتّعليل النّحويّ ـ عند ابن الوّراق ـ تتطّلب منهما استقصاء العلّة ، والنّظر فيما قال به المتقدّمون من النّحاة في هذا الأمر ؛ وذلك لما تمتاز به الدّراسات النّحويّة من تلازم بين جهود السّلف والخلـف.

ويقتضي التّناول للعلّة النّحويّة أن نتتبّع خطوات التّعليل، وهو سلسلة موصولة منذ ابن أبي إسحاق الحضرمي إلى عصر ابن الوّراق ـ موضوع بحثنا هذا ـ إذ إنّ الوقوف على جهود النّحاة الذّين سبقوا ابن الوّراق؛ سيُعين ـ إلى حدّ كبير ـ في توضيح سمات تلك المرحلة التي تشمل تلك الجهود، بما فيها جهود ابن الوّراق ومعاصريه، وهي المرحلة التي يمكن أنّ تحدّد بالقرن الرّابع الهجريّ، وفيها أعلام بارزون، كأبي علي الفارسيّ، والرّمّاني، وابن جنّي، لأنّ هذه المرحلة تمثّل قمّة النّضج في النّحو العربيّ، في مختلف موضوعاته، لا سيما العلّة النّحويّة.

المبحث الرّابع

أنــواع العلل التي اعتمــد عليها ابن الـوّراق

اعتمد ابن الوّراق على علل كثيرة، أقام عليها كمّاً من القواعد، والأحكام التي أجرى عليها آراءه، ومسائله النّحويّة التي حفل بها كتابه(علل النّحو)، وقد أشرنا إلى بعض من هذه القواعد والأحكام في المبحث الثّالث. ونحاول في هذا المبحث أن نبسط القول نماذج اخترناها من هذه العلل التي اعتمد عليها، وهي على النّحو التالي:

(1) علّة كراهية اللّبس:

علّة كراهية اللّبس أو الخوف منه، هي من العلل التّي توخّاها العرب في كلامهم، وكانوا ينزعون إلى ذلك بدافع الحرص على الإبانة والوضوح، وكانوا يتحاشون ممّا قد يقع به الخلط بين المعاني. وممّا علّل به ابن الوّراق خوف اللّبس؛ تعليله كسر النّون في المثنّى، وفتحها في الجمع، حيث قال:

"فإنْ قال قائل:لِمَ اختلفت التّثنية والجمع هذه الاختلاف ؟ فالجواب في ذلك لأنّ المرفوع حقّه أن يثنّى بالواو، لأنّ الضّمير بالواو . فيقال : جاءني الزَّيدون، بفتح ما قبل الواو، وفي الجمع الزّيدون، بضمّ ما قبل الواو، وكان يجب الجرّ أن يقال مررت بالزّيدين بفتح ماقبل الياء في التّثنية وبكسره في الجمع، فيقع الفصل بين تثنية المرفوع وجمعه وبين تثنية المجرور وجمعه باختلاف الحركات فإذا بيّنا المنصوب على هذا القياس لزم أن نقول: رأيت الزّيدان لأنّ الفتحة من الألف.

لو فعلنا هذا وأوردنا الجمع لزم أن ترجع الألف في الجمع كما رجعت الواو والياء في جمع المرفوع والمجرور.

ولو فعلنا هذا لم يقع فصل بين تثنية المنصوب وجمعه ؛ لأنّ الألف لايكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً هذا يؤدّى إلي اللبس بين التثنيّة والجمع أسقطت علامة المنصوب، ولم يكن بدّ من حمله ـ إذا ثنّي أو جمع ـ على المرفوع أو المجرور فكان حمله على المجرور أولى"[1].

(2) علّة التّخفيف:

هي علة تتّصل بإحدى طباع العرب، وطرائقهم في فنون القول؛ فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مُخّلاً بكلامهم. وممّا جاء من هذه العلّة في كتاب المؤلفّ "علل النحو" ؛ تعليل زيادة الألف في جمع المؤنّث السّالم إذ يقول:

" وكانت الألف أوْلَى في هذه المواضع ؛ لأنّها أخفّ حروف المدّ والمؤنّث ثقيل

(1) علل النّحو ،ص11.

والجمع أيضاً ثقيل فوجب أن يدخل أخفّ الحروف فكانت الألف أخفّ بذلك لخفّتها"[1].

وكذلك تعليله حذف (من) في قولنا: ثوب خزٍّ ، إذ يقول:" وأمّا قولهم ثوب خزٍّ فإنما حذفت (من) تخفيفاً " [2] ويرى الباحثان أن قوله هذا يشاكل ما ورد في باب الإضافة،وما يحذف لأجلها، وتقدير المحذوف كذلك، وقد وجدنا أثارة لذلك في قول المصنّف ابن مالك[3] في (ألفيّته) إذ يقول[4]:

نوناً تلي الإعراب أو تنوينا* احذف ممّا تصنيف كـ(طورسينا)

ومن أمثلة ما أجراه ابن الورّاق في باب العلل، تعليله ردّ الألف في (المقصور)، في حال الوقف؛ إذا كان منصوباً، قال:"وحسن ردّ الألف في المقصور لخفّتها"[5].

(3) كثرة الاستعمال:

وهي علة يستدلّ بها، في الغالب ، لبيان بضعة أحكام منها الحذف. ومن أمثلتها تعليل ابن الوراق حذف (من) من الأفعال التي تتعدّى بحرف جرّ قال:" إنّ لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً فلهذا جاز حذف (من) لدلالة الفعل عليها، ومنه ما يحذف استخفافاً لكثرته في كلامهم، كقولهم نصحت زيداً، وسمّيتك زيداً، وكنيتك أبا عبدالله، لأنّ هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم فاستخفوها فحذفوا حرف الجر"[6].

ويرى الباحثان أن الحذف لكثرة الاستعمال لا يقع لحرف الجرّ(من) فقط، بل يطّرد في حروف كثيرة، حيث يحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله النحوي.ويكون المجرور منصوباً لشبهه بالمفعول به ـ كما مثّل ببيت جرير[7]، قوله:

---

(1) المصدر السابق نفسه ،20.

(2) المصدر السابق نفسه ،20 - 21.

(3) ابن مالك: هو أبو عبدالله جمال الدّين بن عبدالله بن مالك الطّائي الجياني،نزيل دمشق، ينسب إلى قبيلة طي. كان مولده سنة 600هـ، يعدّ ابن مالك (رحمه الله) من أعظم نحاة القرن السابع شهرة. له مصنّفات كثيرة منها: الكافية الشافية، والتسهيل، وعمدة الحفاظ، وشرح الجزوليّة، نظم الفرائد، والألفية. توفّى بدمشق سنة 672هـ. انظر ترجمته في: نفح الطيب 281/7، طبقات الشافعية257/5، العبر في خبر من غبر 326/3، شذرات الذّهب329.

(4) شرح ابن عقيل:20/2.

(5) علل النّحو،ص20.

(6) المصدر نفسه،ص20.

(7) هو جرير بن عطيّة الحفظي. نشأ في بادية اليمامة، وهو أحد الثلاثة المقدّمين في الإسلام، ولد سنة 732هـ،وتوفي سنة 114هـ. انظر ترجمته في جمهرة أشعار العرب 415، طبقات فحول الشّعراء315، أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام 260، سير أعلام النبلاء 227/4، الشعر

تمرّون الدّيار ولم تعوجعوا * كلامكم إذن عليّ حرام [1]

وهو المنصوب على نزع الخافض، أي الذّي نصب بسبب حذف حرف الجرّ(الباء) الذّي يتعدّي به إلى الفعل لدلالة الفعل عليه، وقيام المعنى بدونه، ومثله نحو قوله تعالى: چ ۈ ۇ ۆ ۆ ۈ چ [الأعراف : 155] أي من قومه.

وقد يبقى المجرور مجروراً في حالات نادرة سمعت عند العرب، نحو كيف أصبحت ؟ خيرٍ والحمد لله، يريد: بخير أو على خير، والحمد الله ، ومنه قول الفرزدق.

إذا قيل أيّ النّاس شرُّ قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع[2].

أي : أشارت إلى كليب.

ومنها أيضاً تعليله استعمال حرف (النّداء) مع اسم الجلالة مع كونه معرّفاً بالألف واللّام، قال: وأمّا اختصاص (يا) باسم الله تعالى فجواز دخول(يا) عليه؛ فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره؛ أحدها كثرة الاستعمال، ويقابل هذه العلّة قلّة استعمال.

وممّا علّله بها: عدم جواز دخول(يا) على (الذّي والتّي) قال:" فأمّا(الذّي والتي)، فلا يجوز دخول (يا) عليهما وإنْ كانت الألف واللّام لا يفارقانهما، لأنّهما صفتان ولم يكثر استعمالهما[3].

- **(4) علـّة الفصـــل:**

وهي أن يفصل بين شيء وآخر بعلامة للتّمييز بينهما، وممّا علّله بها ابن الورّاق تعليله لحاق التّنوين الأسماء التي لا تشبه الفعل، قال:" ألحق التّنوين ما لم يشبه الفعل، ليكون لحاق التّنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف" [4].

وأشهر ما نوقش في الأمر الفصل بين المتلازمين،والفصل بين المضاف والمضاف إليه. إذ زعم كثير من النّحاة أنّه لا يفصل بين المتضايفين إلاّ في الشّعر،

والشعراء 383، الأعلام 119/2، معجم المؤلفين 129/3، وفيات الأعيان 273/1، جمهرة أنساب العرب 125.

(1) شرح ابن عقيل:67/2.

(2) البيت من الوافر في ديوان جرير،ص 278، والأغاني 179/2، وخزانة الأدب 118/9.

(3) دراسات في كتاب سيبويه/169.

(4) انظر: في علل النّحو،49.

والحقّ أنّ مسائل الفصل سبع ـ عطفاً على كلام ابن هشام في (أوضح المسالك) [1]، منها ثلاث جائزة في السّعة، إحداها: أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمـا مفعوله كقراءة ابن عامر [2]:چ ۇ ۇ ۆ چ [الأنعام 137] قرأها شركائهم.

وحكى أبوعبيد أنّ ابن عامر وأهل الشّام قرأوا (وكذلك زُيّنَ)،بضمّ الزّاي" لكثير من المشركين قتل أولادهم" برفع (قتل)، وبنصب (أولادهم)[3].

وفي(حجة القراءات)؛ قرأ ابن عامر: وكذلك زُيّن: على ما لم يسمّ فاعله، قَتْلُ: اسم ما لم يسمّ فاعله، وأولادَهم: نصب بوقوع الفعل عليهم، شركائهم: جُرّ بالإضافة على نحو"قتلُ شركائهم أولادَهم"، ففرّق بين المضاف والمضاف إليه، وحجّته قول الشّاعر:

فزججتها متمكناً* زج ـ القلوصَ ـ أبي مزادة

أراد زجّ أبي مزادة القلوصَ[4]

وقال قوم ممّن انتصر لهذه القراءة: إنّها إذا ثبتت بالتّواتر عن النّبيّ ρ فهي فصيحة لا قبيحة، قالوا: وقد ورد ذلك في كلام العرب، وفي مصحف عثمان رضي الله عنه "شركائهم" بالياء[5].

كذلك علّل ابن الورّاق بضمّ أوّل مضارع الفعل الرّباعي بقوله:" لو أبقيناه مفتوحاً للتبس بالثّلاثيّ؛ فضُمّ أوّل مضارع الرّباعي ليفصل بينه وبين مضارع الثّلاثيّ"[6].

وهذا الباب ـ في نظر الباحثْين ـ يُشْكل على كثير من الآخذين به في باب التّعبير الشّفوي، يقول: يعطي الغني السّائل جنيهاً بفتح الياء، وهو يريد (يُعطي) بضّمها،

---

(1) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، دار الطلائع للنّشر والتّوزيع والتصدير، القاهرة،150/3 - 152.

(2) هو ابن عامر الدمشقي، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن الصّحابيّ الجليل أبي الدرداء، مقرئ أهل الشام ـ انظر حُجة القراءات،ص56.

(3) انظر: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس، تحقيق:د. زهير غازي زاهر، مكتبة النهضة العربية،ط1985،2م،98/2.

(4) حجّة القراءات، أبوزرعة عبدالرحمن بن محمّد بن زنجلة، تحقيق وتعليق:سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، 1973م/ط1،ص273.ويروي بيت أعلاه في رواية أخرى قوله: **فزجتها بمزجة *زج القلوص** أبي مزادة ، انظر: معاني القرآن للفراء 358/1.

(5) انظر: القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبّري في تفسيره والرّد عليه، تأليف: محمد عارف موسى، الرياض،1986م،ص389.

(6) انظر: العلل في كتاب سيبويه،ص 199.

والمعنى مختلف في قولك (يقبل) بفتح الياء، و(يقبل) بضمّها، فالأوّل ثلاثي، ماضيه(قبل) بمعنى أجاز، أو اعتمد، أو رضي، والثّاني رباعيّ ، ماضيه (أقبل) بمعنى قَدِم، أو جاء، أو أتى.

(5) علّة العِوض أو التّعويض:

هذه العلّة قد وردت في كتاب سيبويه، وممّا علّله ابن الورّاق، على نسقها، تعليله ضمّ أوّل الفعل المضارع من باب الرّباعي، فقال: إنّ الضّمّ أقوى الحركات، فأدخل على أوّل مضارع الرّباعي، ليكون عوضاً من الحرف المحذوف[1].

فالنّقل ـ في رأينا ـ من ماضي الرّباعي (أقبل) إلى مضارعه (يقبل) يقتضي حذف فائه، وهي (الهمزة)، ووضع حرف المضارعة من (أنيت) مكانه، وهذا لا يتأتى بقولنا(يأقبلُ) مثلاً إلاّ بالحذف أو قل الإبدال؛ لذا جئ بالضمّ عِوضاً عن الحرف المحذوف.

وذكر ابن الورّاق، وهو يعلّل لعلّة العوض، ما ورد في بناء (قبل وبعد) على الضّمّ، حيث ذكر جوابين، قال في الجواب الثّاني: إنّ الضّمّ أقوى الحركات، فلّما كانت(قبل وبعد) قد حذف منها المضاف حُرّكتا بأقوى الحركات، ليكون ذلك عوضاً من المحذوف[2].

(6) علّة الضّرورة الشّعريّة:

وممّا علّل بها ابن الورّاق تعليله مجئ اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة في الشّعر، قال: وممّا جاء في الشّعر، في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة، قول الشّاعر[3].

كأنّ سلافة من بين رأس* يكون مزاجها عسلٌ وماء

حيث جاء العسل نكرة وهي اسم (كان) وعطف عليه(ماء) وهو نكرة كذلك، يقوم مقامه، وجاء المزاج معرفة، وهو الخبر[4].

(1) علل النّحو،ص49.
(2) انظر: العلل في كتاب سيبويه،199.
(3) المصدر نفسه،200.
(4) علل النّحو،49.

وممّا هو معلوم أنّ النّكرة لا يبتدأ بها إلاّ بمسوّغ، وقد اشترط له النّحاة تحقّق الفائدة، وفي ذلك يقول ابن مالك[1].

وَلاَ يَجُـوزُ الابْتِدَا بالنّكـــرَه * ما لم تفـدك : عند زيد نمــره

وهل فتى فيكم، في: ماخـــلّ لنا* و: رجــل من الكـرام عندنا

و: رغبة في الخير خيرٌ،و:عـــمل* برٌّ يزين، وليقـس مالم يقـل

وهذا يعني أنّ النّكرة تفيد إذا كان خاصّة أو عامّة، لأنّ اختصاصها يقرّبها من المعرفة، وعمومها يستغرق كلّ أفراد الجنس فتشبه المعّرف بأل الجنسيّة[2].

المبحث الخامس

خصائص التّعليل عند ابن الـورّاق

امتازت تعليلات ابن الورّاق التي أجراها على قواعده التّي أقامها، بعدّة خصائص ميّزته عن النّحاة الذّين سبقوه، والذّين أتوا من بعده، وهذه الخصائص نذكر منها مايلي:

- **أولاً: تعـدّد العلل**

إنّ التّعليل في هذا التّعريف، الذّي يصل بنا إلى نهاية القرن الرّابع الهجريّ، ما هو إلاّ امتداد لجهود النّحاة المتقدّمين، منذ عهد ابن أبي اسحق الحضرميّ حتّى عهد ابن الورّاق ـ وقد نرى أن معظم النّحاة الذّين جاءوا بعد الخليل وسيبويه، كانوا يسيرون على نهج من سبقهم في هذا المنحى،كالمبّرد وأبي بكر السّرّاج، وأبي علي

(1) شرح ألفية ابن مالك، أبوفارس الدّحداح،ط 3، العبيكان للنشر ، الرياض، 1433هـ-2012م،ص81.

(2) هو أبو عبدالله جمال الدّين بن عبدالله بن مالك الطّائي الجياني،نزيل دمشق، ينسب إلى قبيلة طي. كان مولده سنة 600هـ، يعدّ ابن مالك (رحمه الله) من أعظم نحاة القرن السابع شهرة. له مصنّفات كثيرة منها: الكافية الشافية، والتسهيل، وعمدة الحفاظ، وشرح الجزوليّة، نظم الفرائد، والألفية. توفّى بدمشق سنة 672هـ. انظر ترجمته في: نفح الطيب 281/7، طبقات الشافعية257/5، العبر في خبر من غبر 326/3، شذرات الذّهب329.

النّحويّ،الرّماني النّحويّ [1]، وابن جنّي، وأنّ هؤلاء جميعهم وغيرهم قد كانوا مهتمّين بالتّعليل، ومنهم مَنْ بالغ فيه وأسرف، وكان على رأسهم ابن مضاء القرطبي[2] الذّي ألفّ كتاباً في ذلك سمّاه(الرّدّ على النّحاة)[3].

كان ابن الورّاق ميّالاً إلى التّعليل والإسراف فيه، وكان يلحق الحكم الذّي يتناوله بطائفة من العلل تتراوح، في الأعمّ والأغلب،بين ثلاث علل وستّ علل، وقد تتعدّى هذا العدد حتّى يصل بعضها إلى عشر أو يزيد. ولو جاز لنا أن نسأل، هل يجوز أن تتعدّد العلل للحكم الواحد؛ وما موقف النّحاة من هذا التّعدّد ؟ لجاءنا الجواب سريعاً أن موقف النّحاة من ذلك يمضي في مذهبين:

المذهب الأول

ذهب قوم إلى أنّه لا يجوز تعليل الحكم بعلّتين فصاعداً، ومنعوا تعدّد العلل النّحوية؛ وذلك لأنّهم يرون أنّ جمع صفات العلّة العقليّة تلقى على العلّة النّحويّة، وهذا ما ذهب إليه الأصوليّون الذّين يرون أنّ كلّ شئ عندهم يتولّد من علة واحدة[4].

المذهب الثّاني

إليه ذهب قوم من النّحاة، إذ جوّزوا التّعليل بعلّتين فصاعداً،وقد كان ابن جنّي من المؤيّدين لجواز تعدّد العلل[5].

ومن نماذج التّعليل التّي ذهب إليها ابن الورّاق، في هذا المذهب، تعليله لضمّ أوّل المصغّر، فيقول:"اعلم أنّه وجب ضمّ أوّل المصغّر لوجهين:

❖ أحدهما: أنّ أصغر الحركات الضّمّةُ ؛ لأنّها تخرج من بين الشّفتين، وتنضمُّ عليه الشّفتان، وليس الفتح كذلك، ولا الكسر؛ لأنّ الفتح يخرج من الحلق وما خرج من

---

(1) هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله النّحوي، أبو الحسن الرماني إمام في اللغة والنّحو أخذ عن ابن السراج وابن دريد صنف كتباً كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه في سبعين مجلداً وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، وشرح الموجز لابن السراج وشرح أصول ابن السراج(ت 384هـ) ينظر: محمد بن = =يعقوب الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت،ط1407،1هـ.

(2) هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد سعد بن مضاء أخذ عن ابن مالك كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النّحوية واللغوية وولى قضاء فارس، مراتب النّحويين لابن الطيب اللغوي،ص87.

(3) علل النّحو،ص107.

(4) علل النّحو،ص107.

(5) الاقتراح،ص54.

الحلق لا يوجب انضمام الشّفتين، والكسر يخرج من وسط اللّسان، ولا يوجب ذلك انضمام الشّفتين أيضاً.

❖ الثّاني: أنّ المصغّر قد صار متضمّناً للمكبّر فشابه فعل ما لم يسمّ فاعله، فوجب ضمّ أوّل المصغّر[1].

ومن الأمثلة على ذلك: أنّ سيبويه قد ذكر علّة واحدة في بناء الأسماء مع (لا) النّافية للجنس، فقال:"فجعلت وما بعدها كخمسة عشر فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبيل أنّها جواب"[2].

أمّا ابن الورّاق؛ فقد ذكر،في ذات الباب، ثلاث علل لذلك، قال: وإنمّا بنيت الأسماء مع(لا) لوجوه:

- أحدهما: أنّه وجوب لقولك: هل من رجل في الدّار؟ والجار والمجرور بمنزلة الشّئ ما هو جوابه، إذا كان النّاصب مع المنصوب لا يكون كالشّئ الواحد.
- ووجه آخر: وهو أن تكون (من) مقدّر بين(لا) وما تعمل فيه فيكون الأصل: لا من رجل في الدّار فلمّا حذفت(من) تضمّن الكلام معنى الحرف،والحروف مبنيّة.
- أنّها لمّا كانت مشبّهة بالحروف في العمل، وكانت الحروف مشبّهة بالفعل صارت فرعاً للفرع، فضعفت، فجعل البناء فيها دليلاً على ضعفها[3].

ونرى أنّ ابن الورّاق قد ذكر تعليل سيبويه لبناء (لا) مع الأسماء،ثمّ أردف تلك العلّة بعلّتين.قال سيبويه:"كان مع ذا يكون تابعاً لما الجرّ منه أولى ، لأنّ الجرّ لا يجاوزه والرّفع قد ينتقل إلى الفعل فكان هذا أغلب وأقوى"[4].

قال المبرّد: وإنمّا استوى الجرّ والنّصب في التّثنية والجمع لاستوائهما في الكتابة تقول: مررت بك ورأيتك... فعلى هذا تجري التّثنية والجمع في المذكّر والمؤنّث من الأسماء.

وقال الزّجاجي:"الألف وقد انفرد بها تثنية المرفوع والوافد وقد حصلت في جمع المرفوع على قياسها، والياء وقد حصلت المخفوض على القياس، لأن الكسرة من الياء فالمخفوض في التّثنية والجمع على بابه... فلم يبق للمنصوب إلاّ ضمّه إلى أحدهما، وكان ضمّه إلى المخفوض أولى"[5].

---

(1) لمع الأدلة،ص117، والاقتراح،ص4.
(2) الكتاب لسيبويه 275/2.
(3) المقتضب:7/1.
(4) الكتاب: 17/1.
(5) الإيضاح في علل النّحو،ص128.

لكنّ ابن الورّاق قد ساق هذه المسألة بصورة أخرى، وقد ذكر أربع علل لذلك،قال فكان حمله، أي المنصوب والمجرور أولى من أربع جهات:

- **إحداها**: أنّ المنصوب والمجرور قد يشتركان في المعنى، فلاشتراكهما في المعنى حمل النّصب على الجرّ.
- **والجهة الثّانية**: أنّهما يشتركان في الكتابة، نحو قولك: مررت بك ورأيتك.
- **والجهة الثّالثة**: أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرّفع، لأنّ الرّفع ينتقل إلى الفعل فكان حمل النّصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل.
- **الجهة الرّابعة**: أنّ الجرّ أخفّ من الرّفع، فلمّا أردنا حمل المنصوب، وهو خفيف، كان حمله على المخفوض أولى[1].
- **ثانياً: العناية بالعلل الثّواني**

يعدّ مصطلح العلل الثّواني من المصطلحات النّحوية القديمة؛ فقد ذكره ابن السّرّاج، وهو يحدّث عن المفعول به:"فهو منصوب، ونصبه لأنّ الكلام قديم قبل مجيئه، وفيه دليل عليه"[2].

ونستطيع القول إنّ مصطلح العلل الثّواني قد وضع قبل ابن السّرّاج، ويبدو أنّه قد سمعه من نحاة أقدم منه. ولهذا ننفي قطعيّاً أن يكون ابن مضاء القرطبي، هو أوّل من استخدم مصطلح العلل الثّواني لوجود من سبقه في ذلك، فبين ابن مضاء القرطبي وابن السّرّاج حوالي ثلاثة قرون من الزّمان[3].

هذا، ومن نماذج تعليلات ابن الورّاق التّي نعدّها في نطاق العلل الثّواني، تعليله عمل الابتداء الرّفع ولمَ وجب الرّفع لخبر المبتدأ.

ومنها أيضاً تعليله لاختيار الألف في جمع المؤنث السّالم دون غيرها من حروف المدّ، فقال: إنّ حروف المدّ أولى بالزّيادة ، وكانت الألف أولى في هذه المواضع، لأنّها أخفّ حروف المدّ،والمؤنث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل، فوجب أن يدخل أخفّ الحروف، فكانت أحقّ بذلك لخفّتها.

وكذلك تعليله الذّي أجراه على حروف النّصب: لماذا عملت حروف النّصب في الأفعال، وحملها في العمل على(إنّ) المشابهة بين حروف النّصب و(إنّ) في الإيجاب، وكذلك تعليله بناء الفعل الماضي، ثمّ ذكر لماذا جعلت الفتحة علامة لبنائه دون غيرها

(1) علل النّحو،ص12.
(2) علل النّحو،ص12.
(3) الأصول 54/1.

من العلامات[1].

ثالثاً: الاعتماد على التّعليلات النّظـــريّة

إنّ النّظر في اللّغة هو محاولة تفسير ظواهرها وأحكامها استناداً على طبيعة اللّغة ذاتها، وأنّ النّظر في اللّغة يدخل ضمن حدود القياس المعروفة.

نجد النحاة الذّين أخذوا بالتّعليل لم يكتفوا بهذا النّوع من النّظر في اللّغة؛لأنّهم لم يقفوا عند الظّاهر منها،بل ذهب خيالهم تناولُ مسائل جانبيّة غير حاصلة في اللّغة فأخذوا يعلّلون لماذا لم تثن الأفعال ولم جمع؟.

ولماذا يجعل الجرّ للأفعال والجزم للأسماء، ولماذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول ؟ ولماذا لا يكون العكس؟ ولماذا جعلوا الفتحة للماضي ؟ ولماذا رفع المثنىّ بالألف،والجمع المذكر السّالم بالواو؟.

ولو تتبّعنا ما عرّضه ابن الورّاق في(علّل النّحو) من الاعتماد على تصوّرات نظريته لوجدناه قد أوغل في تصوّراته إيغالاً كبيراً، فمن ذلك تعليله لامتناع الفعل عن الجرّ، وتعليله لصرف ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف. وكلّ هذه التّساؤلات والافتراضات نابعة عن تصّور عقليّ،وهو بعيد جدّاً عن واقع اللّغة[2].

وهكذا تجري تعليلات ابن الورّاق، فهو لا يكتفي بالوقوف إزاء الظّاهرة اللّغويّة، وإنمّا يذهب إلى أبعد من ذلك فيفسّر سبب حدوثها، ولماذا ظهرت بهذا الشّكل، ولماذا لم تظهر بهذا الشّكل، ولماذا لم تظهر بشكل آخر، ومن خلال هذه التّساؤلات تتعدّد الأوجه وتتكاثر العلل.

المبحث السّادس
التّعليل عنـد بعـض النّحـــاة

(1)الخليل:

زعم الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول:"ما أنا بالذّي قائل لك شيئاً وهذه قليلة يعني حذف صدر الصّلة الذّي هو المبتدأ، والأصل بالذّي هو قائل... ومن تكلّم بها فقياسه أضرب أيهمّ قائل لك شيئاً"

ومضى الخليل يبسط تعليله حول كلام الأعرابي،فقلت:أفيقال: ما أنا بالذّي منطلق،فقال: لا، فقلت: فما بال المسألة الأولى ؟ فقال: لأنّه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً، وكان طوله عوضاً من ترك "هو"، وقلّ من يتكلّم بذلك[3].

(1) أصول النّحو العربي،ص151

(2) علل النّحو،ص5

(3) الكتاب: لسيبويه 402/2، الأمالي الشّجرية 75/1، شواهد التّوضيح،124.

وفي هذه المسألة خفّف طول الكلام قبح القبيح، ولن يبلغ أن يجعله حسناً، بخلاف مسألة العطف على ضمير الرّفع المتّصل وضمير الرّفع المستتر.

وكأنّ ذلك لأنّ طول الكلام في مسألة ضمير العطف على ضمير الرّفع قد جبر العلّة التّي من أجلها خرج على أصل كان له، ومن ثمّ حسن العطف عليه، عندما يطول الكلام ونحوه، وأمّا حذف صدر الصّلة فلا يؤول إلى أصل، ومن ثمّ لم يحسن حسناً مطلقاً، وإنمّا خفّ قبحه.

هذا ما يفيد كلام الخليل، إلاّ أنّ ممّا فاته، في هذا الموضع، أنّه قد يؤول إلى الحسن إذا اشتدّ طول الصّلة، ولما كان موضع المبتدأ الذّي هو صدر الصّلة متعارفاً لا يخفى، كقوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﭼ [الزخرف : 84] .

وفي مسألة ذاتها يقول سيبويه:"... وقد يجوز في الشّعر أشهد أن زيداً ذاهب. يشبّهها بقوله: بالله إنّه لذاهب، لأنّ معناه معنى اليمين كما أنّه لو قال: أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللاّم لم يكن إلاّ ابتداء وهو قبيح ضعيف إلاّ باللاّم[1].

ومثل ذلك في الضّعف:(علمت أنّ زيداً ذاهب)كما أنّه ضعيف قولك:(قد علمت عمراً خيراً منك) ولكنّه على إرادة اللاّم كما قال عزّ وجلّ: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ. [الشمس : 9] وهو على اليمين، وكان في هذا حسناً حين طال الكلام[2].

(2) سيبويه:

إنّ المتأمل فيما يعتلّ به النّحويّون الأوائل، ولاسيمّا الخليل وسيبويه، يرى أنّ ما اعتلّوا به إنمّا هي علل لغوّية؛ تمّ بحث مصدرها على أسباب لسانيّة، يبّينها الحسّ قبل أن ينفذ إلي إدراكها الذّهن.

إنّ العلل التّي تفضي إلى معنى الثّقل، وطلب الخفّة لا تقتصر على الأحكام الصّرفيّة، وإنمّا تتجاوز إلى كثير من الأحكام فإنّ كثيراً من صور التّأليف التّي يحكم النّحويون بأنّها غير سائغة أو غير جائزة، كالذّي ذهبوا إليه في قضية العطف على ضمير الرّفع المتّصل،ضمير الرّفع المستتر، فإنّهم يقولون:إنّه لا يكون ذلك إلاّ بأن يؤكد كلا الضّميرين بضمير منفصل[3].

وقد بسط سيبويه هذه المسألة تحت عنوان: هذا باب ما يحسن يشرك المظهر المضمر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك:"ورأيتك زيداً"و"إنّك وزيداً منطلقان"

(1) الكتاب:474/1.
(2) علل النّحو:ص125.
(3) المصدر نفسه،ص107.

وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله.

وزعم الخليل أنّ هذا إنمّا قبح من قبيل أنّ هذا الإضمار يبنى عليه الفصل. فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمر بغير الفعل، إذ لابّد منه، وإنمّا حسن شركته المنصوب لأنّه لا يغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم لمنزلة المظهر إذا كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن تضمر فيه؛ وأمّا "فعلت" فإنّهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار أسكنت فيه اللّام فكرهها أن يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتّى صار كأنْه شئ في كلمة لا يفارقها كألف(أعطيت). فإن نعته، حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد.

وقال عزّ وجلّ، في آيات تقف شواهد على هذه العلّة ،چپ پ پ ٹ ٹ ڈ ڈچ [المائدة : 24] . وقوله سبحانه: چۇ ۇ ۆ ۆ چ [البقرة : 35] .

وممّا يدرج في أمثلة التّعليل هذه، ما ذهب إليه سيبويه في الباب الذي سمّاه بباب"ما جرى من الأسماء" التي من الأفعال وما أشبهها من الصّفات التّي ليست بفعل نحو(الحسن) و(الكريم) ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها حيث علل لوجود تاء التّأنيث في الفعل الذّي فاعله مؤنّث للفصل بين التّذكير والتّأنيث وأمّا إذا طال الكلام فإنّ عدم ذكر التّاء عنده أحسن وأجرى تنظيراً بين هذا الحكم وبين حذف الياء في زناديق جمع (زنديق) لمكان الهاء، وقال بعض العرب قال فلانة وكلّما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر فلانة القاضي امرأة[1].

ومن المواضيع التّي تناولها بالتّعليل ألفاظ أو تراكيب شذّت عن القانون السّاري على أخواتها ونظائرها وهم لم يدعوا هذه الشّواذ بدلاً وإنمّا هداهم تأمّلهم في أحوالها أنّها تجري على قواعد استظهروها من استقراء الكلام وربمّا أطلقوا على هذه القواعد اسم أصول حذف النّون.

وقد علّل ذلك سيبويه بأنّ الشّئ إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله وقد مثّل لذلك بحذف النّون في فعل الكون إذا كان مضارعاً مجزوماً ما لم يله ساكن وذلك قولهم: لم يكن وكذلك حذف الألف المنقلبة في (لم أبل) ولا تقول (لم أرم) تريد (لم أرام) فالعرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره، علل ذلك بأن هذه الألفاظ ونحوها قد شذّت عن نظائرها لكثرة دورانها على الألسنة فلجأوا فيها إلى

(1) الكتاب سيبويه:34/2.

هذا الحذف تخفيفاً وعبّروا عن ذلك بالقاعدة المشهورة أنّ ما يكثر على ألسنتهم قد يفردونه بحكم يباين فيه نظائره[1].

يقول سيبويه في ذلك: إنّ الشّئ إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله،... ألا ترى أنّك تقول:(لم أك) ولا تقول (لم أق) إذا أردت(أقل)، وكذلك حذف الياء في (لا أثر) كما تقول(هذا قاضٍ).

(3) ابن جنّي:

إنّ الكلام عن العلل قد تكامل على يدي ابن جنّي، وهو ما كان يظهر في مواضع مختلفة من كلامه، إنمّا يعمل في ذلك على هدي توجيه أبي علي الفارسيّ، في هذا الباب، ولم يقتصر على بيان العلل، وانتزاعها من كلام المتقدّمين، وما قد يعنّ له من تقليب وجوه النّظر في أعطاف المأثور من كلام العرب بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمّى فلسفة العلل، وذلك في كتابه الكبير(الخصائص).

قال ابن جنّي في(الخصائص): اعلم أنّ علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها علل المتفقّهين يحيلون على الحسن ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنّها إنمّا هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التّعبديّة بخلاف النّحو،فإنّ كلّه أو غالبه ممّا تدرك علّته وتظهر حكمته. قال سيبويه: ليس شئ مما ينظرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً، وعلّق ابن جنّي على ذلك بقوله: هذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه[2].

أمّا كون العرب ربمّا صّرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النّحاة من العلل؛ فاستدلّ عليه بقوله: وقال سيبويه: حدّثنا بعض من نثق به أنّ بعض العرب قيل له: أمّا بمكان كذا وكذا أوجز؟ فقال:بلى وجازاً ـ أي أعرف بها وجازاً ـ وقال أيضاً سمعنا بعضهم يدعو على رغم رجل فقال: اللّهمّ ضبعاً وذئباً، فقلنا له: ما أردت اللّهمّ أجمع فيها ضبعاً وذئباً[3].

وقد أقام ابن جنّي القول في كتابه (الخصائص) على أصول لغويّة تدخل في باب فلسفة اللّغة،وكان أوّل من بلور هذا المذهب اعتماداً على آراء لشيخه أبي علي الفارسي،ويمكن أن تردّ هذه الأصول إلى عدّة مبادئ، هي:

(1) الخصائص:20/3.
(2) المصدر نفسه 54/1،53.
(3)المصدر نفسه 275/3.

1/تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، فمن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [مريم : 83] أي تزعجهم وتقلقهم في معنى تهزّهم هزّاً، والهمزة أخت الهاء، فتقاربَ اللّفظان لتقارب المعنيين. وكأنّهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النّفوس من الهزّ، لأنّك قد تهزّ ما لا بال له، كالجزع وساق الشّجرة.

2/تصوير اللّفظ على هيئة المعنى، قال الخليل: كأنّهم توهمّوا في صوت الجندب استطالة ومّداً فقالوا: صر، وتوهمّوا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا، صرصر. وقال سيبويه في المصادر التّي جاءت على الفعلان: إنّها تأتي للاضطراب والحركة نحو: "النّقزان والغليان والغثيان"فقالوا بتوالي حركة المثال توالي حركات الأفعال[1].

3/ المقابلة بين الأفعال ومعانيها: ومن ذلك أنّهم جعلوا "استفعل" في أكثر الأمر للطلّب نحو استقى، واستطعم واسترهب واستمتع، واستقدم عمراً واستصرخ جعفراً، فرّتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أنّ الأفعال المحّدث عنها وقعت عن غير طلب إنّها تفجأ حروفها الأصول.

4/ مقابلة الألفاظ بما يُشاكل أصواتها من الأحداث وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبّر بها عنها فيعدلونها بها.

فالخضم لأكل الرّطب كالطّبخ والغثّاء وما كان نحوها من المأكول، والقضم للصّلب

(1) الخصائص 153/152/1.

اليابس نحو: قضمت الدّابة شعرها ونحو ذلك، وفي الخبر"قد يدرك الخصم بالخصم بالقضم" أي: قد يدرك الرّخاء بالشّدة واللّين بالشّظف. وعليه قول أبي الدّرداء: يخضمون وتقضم لصلابتها لليابس، جروا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث[1].

ومن قولهم: النّضخ للماء ونحوه، والنّضخ أقوى من النّضح،قال الله سبحانه: چ ئى ئد ى چ [الرحمن : 66] ، فجعلوا الحاء لرّقتها، للماء الضّعيف، والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه.

ويرى الباحثان أن هذا الموضوع قد انتهى بما أشار إليه هيكله، وتبقى حوله رؤوس أقلام تحتاج إلى المتابعة،من خلال بحث منفصل يتناول فيه أصحاب الهمّة من الباحثين موضوعاً مهّماً، وهو ذكر القوادح في العلّة، والتيّ سوف يفرد لها الباحثان مكاناً في توصيات البحث.

الخاتمـــة

الحمد لله الذّي بنعمته تتمّ الصّالحات، وقد أعان وتفضّل بإتمام هذا البحث والصّلاة

(1) علل النّحو: 135/1.

والسّلام على نبيّ الهدى محمّد بن عبدالله وعلى آله وصحبه وسلّم.

أولاً: نتائج البحث

1/ابن الورّاق من العلماء البارزين الذين تكلّموا في العلة النّحوية والتّعليل النّحوي ووضع نفسه ضمن السّلسلة الذّهبية التي تبدأ بعبدالله بن أبي إسحاق وتنتهي بابن مضاء القرطبي.

2/انفعل ابن الورّاق بالمحيط النّحويّ الذّي وجد نفسه فيه،وهو محيط متّصل بالمذهب البصريّ، والمذهب الكوفيّ، فكان ابن الورّاق ذا نزعة بصريّة في آرائه ومنهجه النّحويّ.

3/صرف ابن الورّاق كلّ عنايته وجهده نحو العلل النّحويّة اهتماماً ببيان القواعد والأحكام النّحويّة.

4/بسط الباحثان النّماذج التي تم اختيارها من علل ابن الورّاق وهي:

(أ) علة كراهية اللّبس.
(ب) علّة التّخفيف.
(ج) علّة كثرة الاستعمال.
(د) علّة الفصل.
(ه) علّة العِوض أو التّعويض.
(و) علّة الضّرورة الشّعريّة.

5/ امتازت العلل النّحوية عند ابن الورّاق بعدّة خصائص، نذكر منها ما يلي :

(أ) تعدّد العلل.
(ب) العناية بالعلل الثّواني.
(ج) الاعتماد على التّعليلات النّظريّة.

6/أبرز العلماء الذين سبقوا بالقول في العلّة النّحويّة والتّعليل النّحوي،وقد أشرنا إليهم في البحث:

(أ) الخليل بن أحمد الفراهيديّ.
(ب) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه.
(ج) أبو الفتح عثمان ابن جنّي.

ثانياً: توصيات البحث

1/حثّ جهود الباحثين لمزيد من الدّراسات حول أصول النّحو العربيّ؛ لما فيه من كنوز ثمينة تحتاج للبحث والتّحليل، ولإحكام العمل في مجال التّطوّر الحادث في أساليب تدريس اللّغة العربيّة، وحماية هذا الجهد من الشّطط والزّلل.

2/التّوفّر على دراسة سير أعلام النّحاة الذّي ألفّوا في باب التّعليل والعلّة النّحوية لتهيئة

جهدهم العلمي ووضعه في متناول اليد.

3/هنالك كثير من جوانب العلّة لم تتناول بالدّرس خاصّة القوادح في العلّة، نذكر منها:

(أ) من القوادح في العلّة تخلّف العكس.
(ب) من القوادح في العلّة عدم التأثير.
(ج) من القوادح في العلّة القول بالموجب.
(د) من القوادح في العلّة فساد الاعتبار.
(ه) من القوادح في العلّة فساد الوضع.
(و) من القوادح في العلّة المنع للعلّة.
(ز) من القوادح في العلّة المطالبة بتصحيح العلّة.